دفاعاً عن النقد

نداء إلى النقّاد العرب

. ناصر الرباط * .

في ضرورة النقد

ضمن نقاش كتابٍ جديدٍ للكاتبة المصرية الرائعة أهداف سويف (قناة الجزيرة، ٢٠ شباط ٢٠٠٥)، لفت نظري رأيُها في حدود النقد أمام المفكّر العربي في هذه الأيام، وبخاصةٍ ذاك الذي يعيش ويُنتج في الغرب. فعلى عكس الوضع السائد في الثقافات الغربية حيث يُمْكن نقدُ أكثر المظاهر الاجتماعية سلبيةً (مثل استغلال الأطفال جنسيًا) من دون أن يؤدّي ذلك إلى إدانة شاملة للثقافة، فإنّ أيّ نقد لمظاهر سلبية في الثقافة العربية اليوم سيُستَخدم، كما قالت سويف، من قِبل المتربّصين بهذه الثقافة من المعلّقين الغربيين من أجل نعت الثقافة العربية ككلّ بالتخلّف والوحشية. وعليه، فقد قَرّرتْ سويف، بطريقةٍ فيها الكثيرُ من الواقعية والبراغماتية، الابتعادَ عن نقد الوضعيْن السياسي والاجتماعي في العالم العربي، ورَكّزتْ في كتابها الأخير **Mezzaterra: Fragments from the Common Ground** على ما هو أكثرُ جرأةً ومخاطرةً بالنسبة إلى المفكّرة العربية المغتربة، ولاسيّما التي تَكْتب باللغات الغربية كسويف نفسها: نقد المواقف الغربية من القضية الفلسطينية واللامبالية بمعاناة الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن. وهي مواقف تُخالِفُ أبسطَ قواعد حقوق الإنسان والعدل التي يركّز عليها كافةُ المعلّقين الغربيين عند تناولهم أوضاعَ العالم العربي بالنقد الشديد ويتناسوْنها عندما يصل تعليقُهم إلى إسرائيل وسوءِ معاملتها للمواطنين الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها العسكري أو ضربها عرضَ الحائط بكلّ قرارات الشرعية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

سويف بالتأكيد محقّةٌ في ما قالته عن المواقف الغربية من العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا. وهي بالتأكيد لم تَنْءَ عن نقد أوضاع العالم العربي خوفًا أو مداراةً. وكلُّنا يَعْرف مدى لذاعة نقدها الجنسي والاجتماعي من خلال رواياتها، ولاسيّما روايتها الأولى **In the Eye of the Sun** التي تَنْضح بالتفاصيل الحميمة إلى درجةِ الاشتباه بكونها سيرةً ذاتيةً. ولكنّ ما قالته سويف في البرنامج، وتأييدَ كلٍّ من مقدّم البرنامج خالد الحروب والمشارك أمجد ناصر لفحواه، يدفعاني إلى الإدلاء بدلوي في هذه المشكلة العويصة التي تواجه المفكّرين العربَ اليومَ، وبخاصةٍ أولئك الذين يعيشون خارج الوطن العربي، وإنْ كان كثيرون منهم يَحْملون في قلوبهم وعقولهم محبّةَ وطن النشأة والتماهي معه في أفراحه وأتراحه.

الحياة العربية المعاصرة، في رأيي، بحاجةٍ ماسّةٍ إلى النقد في كلّ مناحيها. والمجتمعات العربية المعاصرة بحاجة إلى الخروج من أزمة الخوف من النقد التي وَسَمت الحياةَ الثقافيةَ والسياسيةَ بميسمٍ خانقٍ جَعَل من كلّ نقدٍ مُروقًا، ومن كلّ ناقدٍ خائنًا أو متاجرًا أو عابثًا أو كافرًا يستحقّ الهجاءَ من على المنابر وما هو أشدّ منه: من قَطْع عيشٍ، أو تشريدٍ، أو سجنٍ، أو اغتيالٍ. لكنّ النقد، بدايةً، ليس معادلاً للذمّ والتجريح والرفض فقط. ولا هو بالردّ السهل والانفعالي على مواقفَ وتصريحات وكتابات، أو عاداتٍ وتقاليدَ وتصرّفاتٍ، خَدَشَتْ حساسيةَ الناقد أو صَدَمتْ معتقداتِه وآراءه. بل هو، أولاً وقبلَ كلّ شيء، محاولةٌ للغوص بالفهم إلى أعمق من السطح ومن التفسير المبتسر والمتاح أو المقصودِ والمبطَّن. إنّه استشفافٌ للمقاصد والأغراض وراء أيّ نوعٍ من أنواع التعبير؛ استشفافٌ لا يقف عند حدود مرسومة بل يذهب في سعيه للشرح أو التفنيد في كلّ اتجاه، ويجنِّد في سبيلِ الوصولِ إلى فهمٍ أفضلَ كلَّ أداةٍ من أدوات المعرفة. وهو، في هذا السعي، لا بدّ من أن يَصطدم أحيانًا بالحدود التي تحظِّر حريةَ الفكر والتفكير، مع ما لبعض هذه الحدود من هالةٍ رَسَمَتْها مصالحُ أطرافٍ شتّى أو

* - أستاذ الآغا خان للعمارة الإسلامية، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (M.I.T.).

الخطر المحدق بشعوبنا هو في الاستكانة للفكر الشمولي السائد، لا في الصراعات الفكرية

تراكُمُ اعتقاداتٍ وعاداتٍ اجتماعيةٍ اكتسبتْ أحيانًا قوةَ الثبات والبقاء. وعلى الرغم من أنّ النقد بطبيعته يَكْره المحظورات ويحاولُ تخطّيَها، فإنّه لا يَفْعل ذلك غيًا أو استعلاءً أو استجلابًا للعداوة والنقمة، بل يحاول سبرَ كلّ التفسيرات المتاحة من أجل اختيار أقربها إلى المنطق وأكثرها استجابةً لمعطيات الوضع قَيْد الدراسة والتحليل كما يَفهمها الناقد الذي يقرّ بالضرورة بأنّ نقدَه مفتوحٌ للنقد بدوره، على ما يُنسب إلى الإمام الشافعي الذي وازى بين رأيه والرأي الآخر من حيث قابليتُهما كليْهما للصواب والخطإ.

درجاتُ النقد

للنقد درجاتٌ تتراوح بين الآنيّ والمحدود، إلى المتعمّق والشامل. فالنقد قد يكون على شكل ردّ فعل مباشر، وأحيانًا انفعاليّ، على ما يجابهه المرءُ في حياته. وكلُّنا في هذه الدرجة ناقد. فمنْ منّا لم يعلّق على ما يراه خطأً بحقّه أو حقّ غيره: كأنْ يعلّق على رداءةِ خدمةٍ عامةٍ، أو يستجيبَ استحسانًا أو اسْتهجانًا لخطابٍ سَمِعَه أو كتابٍ قرأه أو برنامج تلفزيوني أو فيلم شاهده. ولا أظنّ أنّ أيّ عاقل سيضنّ على الفرد بهذا الحقّ في النقد؛ فهو مفْصل من مفاصل الانتماء، حيث يشارك الفردُ في ما يجري من حوله وفي الفضاءات الإذاعية والتلفزيونية والافتراضية التي تغزو فضاءه وتحاول الاستحواذَ على انتباهه لأغراض شتّى ـ بعضُها بريءٌ وبعضُها أقلُّ براءةً. وهذا النقد أيضًا لحمةٌ إنسانيةٌ جامعةٌ إذ يتبادل المرءُ مع مَنْ حولَه الرأيَ، ويَنْسج خيوطًا من القبول والرفض أو المشاركة والمخالفة مع محيطه الاجتماعي: من أصغر دوائره، أي العلاقات الفردية والأُسرية، كأنْ يُعْجَبَ بأغنيةٍ يستمعُ إليها مع صديق أو حبيب ويقرّظها، إلى أوسعِها وأقلّها حميميةً، كأن يتذمّر مِنْ تأخّر الباص أمام الغرباء الذين يشاركونه الانتظارَ. كل هذه الأمثلة تُبيّن أنّ النقد بطبيعته جزءٌ من الحياة اليومية العادية، وأنّنا نمارسه باستمرار من دون كثيرِ تكلُّفٍ واحتسابٍ للعواقب ـ إنْ كانت هناك عواقبُ أصلاً.

الدرجتان الأُخريان في النقد أكثرُ تخصّصًا وأقلُّ عفويةً من النقد المباشر. وهما متداخلتان في بعض الأحيان لتطلّبهما إعمالَ النظر والتروّي قبل الاستجابة وإبداء الرأي، ولكنّ الفصل بينهما ضروري ومهمّ جدًا.

النوع الأول من النقد المتروّي يَنْبع من حقّ كلّ فرد في النقد الخاصّ والعامّ، للأوضاع من حوله. ذلك أنّ إبداء الرأي دليلٌ على انتماء هذا الفرد وتفاعله مع ما يجري حوله من جهة، وحقٌّ له بحكم انتمائه إلى ذلك المحيط الأوسع ـ سواء أكان أسرةً أمْ قبيلةً أمْ حيّاً أمْ دولة أمْ الجنسَ البشري بتمامه من جهة أخرى. ولكنّ هذا الحق ليس مكتسبًا بشكل غريزي أو طبيعي، وإنّما يجب على المجتمعات الحيّة أن تكافحَ وتضحّي في سبيل الحصول عليه. وعليها كذلك صونُهُ بعد الحصول عليه، وذلك من خلال دمجه في الدساتير والقوانين وإدراجه في مختلف المقرَّرات الدراسية، لكي يَنْشأ الفردُ على معرفته والاعتزازِ به والدفاع عنه في مواجهة القوى التي تَرُوم القضاءَ عليه. هذه القوى المعادية للنقد كثيرةٌ ومتنوّعة ولكنّها طبقيةُ الأصل، أيْ أنّها تنشأ عادةً بحكم اختلال التوازن الاقتصادي بين الأفراد أو الطبقات في كلّ مجتمع. وهذه القوى هي السائدة في غالبية الفترات التاريخية لكلّ المجتمعات الإنسانية، ومازالت للأسف هي الغالبةَ في العديد من دول العالم، كما هو الحال في المجتمعات العربية من دون استثناءٍ يُذْكر. بل إنّها على صعود في مجتمعات أخرى ظنّت أنّها وَجَدَتْ حلولاً للنزاعات الطبقية وعدم التكافؤ الاقتصادي، عن طريق إقامة أنظمة الضمان الاجتماعي للمحافظة على الحدود الدنيا من الدخل المقبول لكل أفراد المجتمع، فإذا بنا الآن ـ حتى في الولايات المتحدة ـ في خضمّ صراع يَهْدف إلى تفكيك أسس نظام الضمان الاجتماعي نفسه، يقوده الجمهوريون المحافظون مستغلين غطاءَ «مكافحة الإرهاب.»

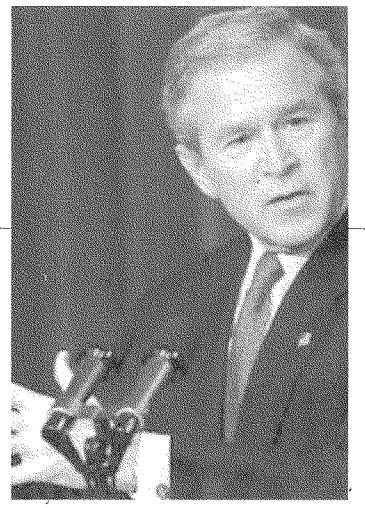

لو كانت القوى العالمية ترغب فعلاً في مساعدة شعوبنا على اكتساب حرياتها، فَلِمَ انتظرتْ كلَّ هذه السنين؟

أما النوع الثاني من النقد المتروّي فهو النقد المتخصّص على مختلف أنواعه: النقد الفني، النقد الأدبي، النقد السياسي وهلمّ جرًا. هذه الدرجة من النقد حِرَفيّة، مع كل ما تتطلّبه هذه التسميةُ من أسس مهنية وسلوكية تحدِّد مَنْ ينتمي إلى المهنة ووفق أية شروط وضِمْن أيّ أطر، وما تتطلّبه أيضًا من تنظيم جماعي يَحْمي المهنةَ وحقوقَ ممارسيها ويمثِّلهم في أروقة السلطة وأمام غيرهم من المهنيين. وليس النقدُ، كحرفة، جديدًا في التاريخ الإنسان بشكل عامّ أو التاريخ العربي بشكل خاصّ. فهناك أفراد تميّزوا على مدى التاريخ العربي بأنّهم، أولاً وقبل كل شيء، نقّاد اجتماعيون متعددو المواهب كما هي حالُ الجاحظ مثلاً، أو نقّادٌ أدبيون كابن المعتزّ، أو نقّاد وجوديون كأبي العلاء المعرّي، أو نقّاد سياسيون جابهوا الأنظمةَ السائدةَ وانتقدوها مثل مفكّري الخوارج أو المشكّكين من أمثال الراوندي والفارابي أو حتى المتشددين دينيًا من أمثال ابن تيمية.

ولكنّ تنظيم النقد، كمهنةٍ لها متطلباتُها العلمية وقواعدُها المهنية، حديثُ العهد. وهو، قبل كل شيء، نتاجُ التخصص المهني الذي شَهِدَه عالمُ الحداثة، كما هي حالُ المهن الأخرى التي شَهدتْ قواعدَ وشروطًا جديدةً نَظَّمتها وحَدَّدتْ شروطَ الانتماء إليها ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر. ولكنّ هذا التخصص لا يُمْكن أن يكون احتكاريًا أو متشددًا في حالة النقد كما في الطبّ والهندسة مثلاً، لأسباب ثلاثة على الأقل. **الأول** هو أنّ النقد حالة إنسانية مشتركة، وكلُّنا ـ كما أسلفنا ـ ناقد. **الثاني** هو أنّ تعلُّم النقد مازال على الغالب فرديًا، على الرغم من نشوء بعض الفروع الجامعية التي تُدرِّس بعضًا من أنواع النقد وتضع لها قواعدَ منهجيةً. **والثالث**، والأهمّ، هو أنّ للنقد وظائفَ سياسيةً واجتماعيةً ومعرفيةً، بل ومِفْصليةً في إذكاء الخطاب الثقافي في أيّ مجتمع، وفي الإبقاء على الحوار وسيلةً أُولى للتواصل في المجتمع بين الأفراد الذين يَحْملون آراءً مختلفةً وأحيانًا متعارضة. ومن ثم فإنّ حدود النقد المتخصص، خلافًا لحدود مهنية أخرى، بحاجة إلى أن تبقى في أغلب الأحوال حدودًا مفتوحةً، الأمرُ الذي يؤدّي أحيانًا إلى اختراقها من قِبل بعضِ مدّعي النقد. ومع ذلك فإنّ الضرر الذي يسبِّبه هؤلاء الجهلاءُ أقلُّ خطرًا بكثير من السكوت والجمود والانكماش الناشئة جرّاء أيّ محاولة تعسفية لتشديد حدود التخصص في النقد وحصرِه بمن حاز مؤهِّلاتٍ معينةً فقط.

النقد في العالم العربي

كيف يُمْكننا تقييمُ وضع النقد في العالم العربي المعاصر على ضوء هذه الملاحظات العامة؟ وكيف يُمْكننا أن نفسِّر تقاعُسَ النقد أو إقصاءَهُ عن أداء دوره الريادي في المجتمع، وهما تقاعُسٌ وإقصاءٌ تزداد حدّتُهُما على الرغم من كلّ الجعجعة عن ضرورة دمقرطة العالم العربي؟

لعلّ الجواب الأعمّ هو سيطرةُ الفكر الشمولي على المنظومات الفكرية والدينية والسياسية المتصارعة في العالم العربي اليوم، والتي تتشارك في عدم تقبّلها للنقد. فمن ضمن إطار المرجعية المعرفية لذلك الفكر، لا مجال لمساءلةِ وتحدّي أنظمةِ المجتمع السائد، أو لتخيُّلِ بدائلَ لها والسعيِ إلى تحقيق هذه البدائل والتعبيرِ عن ذلك بكافة الوسائل التعبيرية المتاحة ـ من فنّ وعِلْم وأدب وفكر وعقيدة وسياسة وغيرها. وهذا هو خلاصةُ ما يَحْدث اليوم في العالم العربي. فالأنظمة العربية الحالية ديكتاتوريةٌ بمجملها. وهي، على الرغم من حداثتها الظاهرية أحيانًا، لا يُمْكنها الاعترافُ بحقّ النقد، لا لأنّه قد يتحدّى ادّعاءات شرعيّتها فقط، بل لأنّه يعارض أُطُرَها الإيديولوجية التي تعتمدها في تبرير وجودها وقراراتها أصلاً. ولو أنّها أرادت إدراجَ النقد ضمن منظومتها الفكرية فإنّها ستُضْطَرّ إلى تغيير أسسها المعرفية واليقينية تغييرًا جذريًا، والتخلّي من ثم عن امتيازاتها المكتَسَبة

مازالت حقوقُ المجتمع فوق حقوق الفرد بالمطلق في كلّ الدول العربية

والمغتَصَبة والموروثة، وإعادة النظر في تقييمها لإنجازاتها الفعلية والموهومة.

ولا ينحصر رفضُ النقد بالأنظمة الحاكمة، بل يتجاوزها إلى غالبية التيارات الفكرية الفاعلة في العالم العربي، التي وإن طالبتْ بحرية النقد فهي تطالب بتطبيقها على نفسها وعلى بِمَاثليها فقط ولكنّها تَحْجبها عن غيرها ممن تصنِّفهم بالمتعصبين أو المنحلّين أو المتغرّبين، مع أنّ الأرضية المعرفية الفعلية لحقّ النقد هي سريانُه على كلّ الأفراد والمجموعات ضمن أيّ مجتمع. ولا أظنّ أنّ وضع أيّ شرط اجتماعي أو قانوني لتنظيم أو تكبيل حقّ النقد، كما تَفْعل غالبيةُ الخطابات العربية المعاصرة، مفيدٌ أو مبرَّر. فأيُّ تحديدٍ لحقّ النقد ينفيه نفيًا تامًا، ويجعلنا أسرى منظومة معرفية سلطوية ليس لديها كبيرُ تقبُّلٍ لأيِّ رأيٍ أو فعلٍ يغايران أسسَ معرفتها بنفسها.

هذا هو، في نهاية المطاف، الشرخُ المعرفيُّ العميق الذي تواجهه السياسةُ والثقافةُ العربيتان المعاصرتان. فهما تَصْدران عن تيارات فكرية وقواعد اجتماعية وخطابات إيديولوجية متناقضة فلسفيًا وحضاريًا وتاريخيًا، تتراوح بين المطالبة بالمحافظة على الخصائص المحلية، والعودةِ إلى السلف الصالح، إلى تحديثٍ أو نهضةٍ أو بعثٍ أو إصلاح وغير ذلك من المسمَّيات المتداولة منذ بداية القرن العشرين. ومع تعدُّد المحاولات، لم يتمكن الفكرُ العربي المعاصر من الموافقة بين تناقضات مصادره وصَهْرها في إطارات ثقافية وقانونية ناضجة وقادرة على الاستمرار. فما زالت حقوقُ المجتمع فوق حقوق الفرد بالمطلق في كل الدول العربية. وما زال التفكيرُ السائدُ محصورًا ضمن إطار المنظومة المعرفية ما قبل الحداثية، التي ترى الفردَ دومًا من خلال المجتمع وأمنه ونظامه وعقيدته وأهدافه السياسية المنشودة (التي غالبًا ما يقرِّرها مستبدّوه). ومازالت طموحاتُ الأفراد إلى ممارسة حقّهم في التعبير عن آرائهم تُقْمع بحجّة الأمن حينًا، أو المروق والتحجّر حينًا، أو الارتباط بجهات أجنبية أو فكر خارجي أحيانًا أُخَر.

ولا فرق رئيسًا حقًا بين ادّعاءٍ وآخر في نهاية الأمر: فالمنظومة المعرفية الغائية مازالت هي الأساسَ الناظمَ لكلّ المؤسسات الفاعلة في العالم العربي اليوم، والمحرِّكَ المستَتِرَ لمعظم الإنتاج الفكري العربي الذي يلتزم حدودَ الجماعة على الغالب، بغضّ النظر عن الكلام الكثير على الديموقراطية والحرية واحترام الرأي الآخر، والذي لا يعدو كونَه محاولاتٍ مسرحيةً للظهور بمظهر حداثي ولمماشاة الاتجاه العالمي نحو المزيد من الحرية للأفراد، من دون كبيرِ سببٍ للتناقضات البنيوية التي تَجْعل تحقيقَ هذه الحرية والإبقاءَ على الأنظمة السائدة سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا في آنٍ واحدٍ أمرًا مستحيلاً.

فيا نقّادَ العالم العربي، مواطنين ومتخصّصين، ومقيمين ومغتربين، مارسوا حَقَّكم في النقد إنْ كنتم فعلاً تريدون لمجتمعاتكم أن تَنْهض من كبوتها التي طالت! ولا تُعيروا كثيرَ انتباهٍ لمن يحذِّركم من مغبّة جرّ الأمة في صراعات فكرية «هي في غنًى عنها اليوم بسبب الأخطار الخارجية المحدقة بها.» فالخطر الحقيقي المحدق بأممنا وشعوبنا هو في الاستكانةِ للفكر الشمولي السائد وأدواته القمعية، وهي أدوات لا تحدق بها أيُّ أخطار خارجية من مروِّجي «ضرورة الديموقراطية» في أوساط الإدارة الأميركية أو السلطات الأوروبية المختلفة. فلو كانت هذه القوى العالميةُ تَرْغب فعلاً في مساعدة شعوبنا على اكتساب حرياتها، رغم أنف الأنظمة الشمولية التي ساستها منذ نهاية الستينيات على الأقل، فَلِمَ انتظرتْ كلَّ هذه السنين؟!

كامبردج، ماساتشوسس